

## الأزمة المالية من وجهة نظر محاسبية

د. سلوان حافظ حميد الطائي\*

م.م. حيدر درويش التميمي\*

### المقدمة

لقد أثار الرعب وأصاب الناس ذهولا كبيرا ولاسيما في مناطق جنوب شرق آسيا على آثار إحداث "توسونامي" ومن كان يتوقع ان هذا يعاد بصيغة مالية اقتصادية تصيب الأسواق المالية الكبرى لتجرب وتصيب الأسواق الكبرى المحيطة بها ولاسيما الأوروبية واليابانية، لا وبل حتى السوق المتهدئة السوق العربية وتحديدا في بورصة السعودية لتي أصابها هذا الذعر المالي الكبير.

إن الأزمة المالية العالمية الراهنة رغم تمثلها بأزمة العقارات تعود إلى عدة عوامل، حيث بدأت عام ١٩٨٢ عندما قامت شركة شبه حكومية بمنح القروض ومن ثم تجميعها في السوق وفقا لما يعرف "بعملية التوريق" مما أدى إلى نمو في الاقتصاد الأمريكي وارتفاع نسبة الفائدة في الفترة التي امتدت ما بين ١٩٩٢ - ٢٠٠٠، وما رافقها من ارتفاع في التداول في السوق المالي وحصول طفرة في التكنولوجيا والانترنت.

بدأت المخاطر بالظهور مع تراجع الاقتصاد الأمريكي، واكمه اعتياد السوق على الفوائد العالية. بالإضافة الى تطبيق نظرية السوق التي تأسست على عدم التدخل أو الرقابة على المؤسسات المالية والتجارية واعتماد مبدأ (السوق لا يخطئ وهو قادر على ان يحكم نفسه بنفسه). ومن هنا ارتفع مستوى الأزمة عندما بدأت البنوك بمنح القروض لمن لا يستطيع سدادها و تعاضمت الخسائر وتزايدت المخاطر.

رغم الإجراءات الدولية المتخذة لوقف التدهور ولجوء البنك المركزي إلى ضخ السيولة في الأجهزة المصرفية إلا إن الأزمة مازالت موجودة، فالاقتصاد الأمريكي والعالمي اخذ بالانحسار، الأمر الذي سيضعف من نمو الأسواق الناشئة مما ينعكس على الاقتصاد العربي وخاصة الخليجي.

\* عضو هيئة تدريس /الجامعة المستنصرية/ كلية الإدارة والاقتصاد

وقد أحاط المناخ العالمي جو من عدم الطمأنينة في السنوات الأخيرة وتحديدًا عند انفجار الأزمة المالية الآسيوية عام ١٩٩٧ وعلى اثر ذلك تراجعت ثقة المستثمرين بالشركات سواء الوطنية او المتعددة الجنسيات وكان مبعث انعدام الثقة ينطلق من عدم قدرة التشريعات وهيئات الرقابة على التنبؤ بفشل منشآت الأعمال وما يدور داخل دوائر أصحاب القرار وبالشركات المساهمة العامة ومدى التجاوز الإداري والقانوني للحصول على منافع خاصة والاقتراض بلا حدود وتنفيح الأقراب والأصدقاء وكل ذلك يحدث دون تمكين المساهمين من الاطلاع على هذه التجاوزات . ثم جاءت فضيحة شركة انرون ورلدكوم وانهارت الشركة عام ٢٠٠١ وقد ادين المصرف جي بي مورغن بتهمة مساعدة إداري هذه الشركة في تمرير عمليات مالية مزورة أدت إلى انهيار انرون وخسارة المستثمرين مليارات الدولارات .

### الرؤيا الاقتصادية لازمة المالية:

ان تحليل الأزمة المالية الحاصلة (أزمة العقار ) حاليا يمكن تحليلها من زاوية النظرية الكمية التقليدية للطلب النقدي ، والمعبر عن هذه النظرية في معادلة فيشر (FISHER) 'وصيغة المعادلة الاتية :

$$M \cdot V = P \cdot T$$

**M** = عرض النقد ، **V** = سرعة الدوران ، **P** = المستوى العام للأسعار ، **T** = حجم المعاملات

وفي إطار النظرية فإنه تم افتراض ثبات كل من (**V**) سرعة الدوران ، (**T**) حجم المعاملات في الأمد القصير ، وذلك لان تحليل النظرية الكمية التقليدية تؤكد على ان سرعة الدوران (**V**) تكون ثابتة وتعتمد على عوامل التكنولوجيا وهي عوامل لا تتغير الا في الامد الطويل اضافة الى العوامل المؤسسية وهي نظام المدفوعات وتقاليدها ، اما العوامل التكنولوجية فهي كارتات الائتمان المصرفي ، اما (**T**) حجم المعاملات فإنه يسير بخط موازي للنمو الاقتصادي اذ مع زيادة النمو الاقتصادي فإن حجم المعاملات تزداد ، لذا فإن الأزمة المتمثلة بأزمة العقار وعدم قدرة المصارف على استرجاع ايداعاتها ، فإنه لا بد من حصول تغيرات سريعة على (**V**) عن طريق التأثير على العوامل المؤسسية والتكنولوجيا ، الأمر الذي يقود الى حصول نمو مرتفع يقود الى زيادة سرعة

<sup>١</sup> عدد مرات انتقال الوحدة النقدية من يد الى اخرى خلال فترة زمنية وان هذه المعادلة بتطابق الجانب الايسر مساويا للجانب الايمن . الجانب الايسر (**M.V**) هو مجموع الانفاق على السلع والخدمات □ والجانب الايمن (**P.T**) قيمة المقبوضات المتحققة من بيع السلع والخدمات وان هذه المتطابقة تحوله الى نظرية عن طريق تفسير سلوك كل متغير من المتغيرات هذه المتطابقة اذ ان (**M**) عرض النقد خاضع لسيطرة السلطة النقدية □ اما ال (**P**) المستوى العام للأسعار فإنه يتعدد عن طريق تفاعل كل من (**M,V,T**) وان سرعة الدوران (**V**) وعرض النقد (**M**) تؤثر على المستوى العام للأسعار .

حجم المعاملات (T) ومع زيادة سرعة المعاملات فإن المصارف سوف يعود الانتعاش الاقتصادي لها عن طريق سرعة إعادة مقبوضاتها ومتحصلاتها النقدية .

### الرؤيا المحاسبية للآزمة المالية:-

وحيث بدأ الحديث عن كثير من قضايا سوق المال ومرآفته من حديث عن انهيار شركات كبرى نتيجة للفساد المالي والإداري او المحاسبي ولضعف الرقابة على الأنظمة المالية للمؤسسات وعدم الإفصاح الصحيح عن واقعها وهذا ما حصل الآن.

ان خطورة تداعيات الأزمة الراهنة تتمثل في زعزعة الثقة بسلامة الاصول وملاءة الشركات المعروضة في الأسواق المالية العالمية ، وحتى بعد تغذية البنوك المركزية للمؤسسات المالية بما يقابل التزامات الديون المضمونة بنسب اعلى من المعتاد للديون الرديئة. وبهذا الصدد ينبغي معرفة ان احد أهم أسباب تفاقم الأزمة يتمثل في غياب الشفافية وتأخر الإفصاح عن الخسائر الى ان تراكمت بهذا الحجم التريوني . فلو ان القوائم المالية لهذه المؤسسات المالية والبنوك العالية كانت تعد طبقا للمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، وان مراقبي الحسابات كانوا يعطون تقارير محايدة بأن القوائم المالية تظهر بعدل المراكز المالية لهذه المنشآت لما حصلت هذه المفاجآت ، لان المعايير المحاسبية تلزم عند الشك في تحصيل الديون وعند انخفاض قيم الأصول (طبقا لقاعدة الحيطة والحذر ومبدأ الشفافية ) ان يتم تكوين ما يقابلها بما يسمى مخصص الديون المشكوك فيها ، يخصم من أرباح ذلك العام . فأين كانت هذه الشفافية يوم ان حطم مؤشر فيكس ، الذي يقيس الخوف في " وول ستريت " المستويات القياسية التي وصل اليها منذ سنوات . لدرجة احتاج معها بنك " باريابا " الى ان يوقف تداول حصص بعض صناديقه الاستثمارية ، ليعود فتحه بقرارات إدارية بأسعار جديدة ! ويوم ان اتخذ بيت " سينتتال " الامريكي الكبير للاستثمار قرارا مؤقتا بمنع المستثمرين بسحب اموالهم .. ولو تابعنا تاريخ الاعلان عن المشكلة لوجدنا ان اول ناقوس دق خطرها كان في فبراير " شباط " ٢٠٠٧ ، عندما تم الافراج عن البيانات الخاصة بحالات عدم السداد من قبل المقترضين . ولو عدنا بالذاكرة يوم اعلن عدد من الصناديق الاستثمارية ان تكبدها خسائر فادحة مثل صندوق " بيسيز كابيتال " في استراليا والأدوات التي يديرها صندوق " تشيني كابيتال "

و"كامبرج بليس " في لندن و " باردوك فاينانشل " و" يوناتد كابيتال " في الولايات المتحدة الى درجة ان " بيرز شتيرنز " ابلغ المستثمرين بأنه لن يستعيدوا الا تسعة سنتات عن كل دولار في الصندوق الثاني ، وبدأت البنوك والمصارف تعاني من متاعب هذه القروض المتركمة فيما يسمى ب " الديون الرديئة " . كما أكدت مؤسسة "جانا سيس كروب" في دنيفر ، ان المؤسسات العقارية ستستعيد اكثر من خمسة وعشرين الف منزل يعجز سكانه "المقترضون " عن الوفاء بديونهم ... كل ذلك مما يؤكد ان القوائم المالية لم يتم إعدادها طبقا لمقتضيات معيار الاستثمارات

المالية ، مما تسبب في تراكم المشكلة وتعاضم حجمها . وختاماً لما قلنا ولإرجاع الثقة الى المستثمرين في الأسواق المالية لابد من ان يقوم مراقب الحسابات بأبداء الرأي العادل والمحايد لهذه القوائم المالية .

#### المصادر:

- يحيى، وداد يونس ،النظرية النقدية، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ٢٠٠١، ص ٦٣

[www.shjous0/he39](http://www.shjous0/he39) -

[www.moheet.com](http://www.moheet.com) -